

تأثير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)

The impact of oil prices on fiscal policy in Algeria - an econometric study during the period (1990-2019)

مصطفى مختاري¹

¹ جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/23

تاريخ الاستلام: 2022/01/25

ملخص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام اختبار السببية ومنهجية التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية وطردية بين أسعار النفط والنفقات العامة والإيرادات العامة إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك تولزنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية وأسعار النفط في الجزائر. الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، أسعار النفط، اختبار السببية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL: E62 ؛ Q43 ؛ C01

Abstract:

This research studies the relationship between fiscal policy variables and oil prices in Algeria during the period 1990-2014, using causality and systematic co-integration test, model error correction, and was the result of the study and a causality relationship and direct correlation between oil prices and public expenditures and public revenues in addition to having an affair joint integration and long-run equilibrium between short-term fiscal policy and oil prices in Algeria variables..

Keywords: fiscal policy, public spending, public revenues, oil prices, causality test, cointegration, error correction model=

Jel Classification Codes: E62 ؛ Q43 ؛ C01

1. مقدمة

يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث أضحى هذا تأثير أسعار النفط في الأسواق الطاقة العالمية مصدر تخوف السلطات العليا على مستقبل الاقتصاد الوطني في ظل التهوي المستمر للأسعار وانعدام البدائل المالية الخرجة عن تبعية المحروقات، وبما أن السياسة المالية من أهم رُكبان السياسة الاقتصادية في الدولة والتي تتدخل من خلالها هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة فقد أصبحت هذه السياسة رهينة أسعار النفط كون هذه السياسة تتأثر إيراداتها ونفقاتها بما يتأتى من إيرادات المحروقات وتوفر النقد الأجنبي وهذا ما يرهن الكثير من المشاريع التنموية وتأثير الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار النمو الاقتصادي البطالة والتضخم... الخ.

– إشكالية البحث:

ما هي العلاقة الموجودة بين أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) وأسعار النفط في الجزائر وما هي اتجاهاتها؟.

– فرضيات البحث:

- ✓ الفرضية 01: التغير في أسعار النفط يسبب التغير في النفقات العامة؛
- ✓ الفرضية 02: التغير في أسعار النفط يسبب التغير في الإيرادات العامة؛
- ✓ الفرضية 03: وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات العامة إلى أسعار النفط؛
- ✓ الفرضية 04: وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإيرادات العامة إلى أسعار النفط؛
- ✓ الفرضية 05: وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة إلى أسعار النفط؛
- ✓ الفرضية 06: وجود علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة إلى أسعار النفط.

– أهداف البحث:

- استكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين أسعار النفط وأدوات السياسة المالية في الجزائر؛
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشرحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية لإيجاد حلول عملية للمشكلة الاقتصادية.

– منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية أسعار النفط والنفقات العامة إضافة إلى الإيرادات العامة وقد أجريت هذه الاختبارات في مستويات لوغاريتم أسعار النفط حتى نتفادي تأثيرات التضخم، ولوغاريتم النفقات العامة ولوغاريتم الإيرادات العامة للفترة من (1990-2019) حتى نتفادي تأثيرات عدم تجانس الوحدات وإعطاء أكثر مصداقية للنموذج، وقد قمنا بدراسة العلاقة بالاعتماد على اختبار السببية، ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين أدوات السياسة المالية أسعار النفط في المدى القصير والطويل في الجزائر.

– الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

Salwa Aljabri , Mala Raghavan, and Joaquin Vespignani, Oil Prices and Fiscal Policy in an Oil-exporter country: Empirical Evidence from Oman

تدرس هذه الورقة تأثير صدمات أسعار النفط على السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة عمان. حيث أفضت الدراسة على أن صدمة أسعار النفط تفسر حوالي 22 بالمئة من التباين في الإيرادات الحكومية و46 بالمئة من التباين في الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال تحليل الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر إلى مكونات بترولية وغير بترولية، تم إيجاد أن صدمة أسعار النفط تفسر حوالي 26 بالمئة من التباين في عائدات الدولة من النفط، من جهة أخرى فقد استخلصت الدراسة أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بأسعار النفط ولكنه يتأثر بالإيرادات الحكومية حيث أشرت النتائج إلى أن الحكومة العمانية تستخدم صندوق الاحتياطي والديون المحلية والدولية لتخفيف وتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط.

الدراسة الثانية:

Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries, Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley

تناولت هذه الورقة البحثية الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط. وأشرت النتائج التقديرية للدراسة إلى أن السياسة المالية في البلدان المنتجة للنفط قد بدأت في التركيز على مفهوم الاستدامة طويلة المدى بهدف إعداد الاقتصاد للفترات التي تلي استنفاد احتياطيات النفط. بالإضافة إلى ذلك خلصت الدراسة على أن السياسة المالية مساهمة للثورات الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط (ارتفاع أسعار النفط يحفز كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الانحراف الإيجابي للتغيرات في أسعار النفط له تأثير إيجابي على المدى القصير على دور الاقتصادي الحكومي.

الدراسة الثالثة:

Government Expenditure Multipliers Under Oil Price Swings, El Mostafa Bentour

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983 و2018، باستخدام نماذج متجهات الانحدار الذاتي، مع التمييز بشكل خاص بين حالتين من مضاعفات الإنفاق في فترات زيادة أسعار النفط مقارنة بفترات انخفاضها. الهيكلية. خلصت الدراسة إلى أن مضاعفات الإنفاق في ظل انخفاض أسعار النفط تكون أعلى بكثير مقارنة بمثيلاتها في حالة زيادة أسعار النفط، حيث يمكن أن تبلغ قيمة أكبر من واحد للعديد من البلدان على المدى القصير، بينما تتجاوز قيمة اثنين على المدى الطويل.

2. تطور السياسة المالية في الجزائر

1-2 مفهوم السياسة المالية

لقد تعددت تعريف وشروحات الخاصة بالسياسة المالية فذكر تعريفين مختصرين كتالي:

— "اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزنة". (هشام ، 2007، صفحة 49).

— كما تعرف السياسة المالية على أنها "تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العامة" (هشام ، 2007، صفحة 50)

— كما يمكن يعرفها بول كروغمان السياسة المالية على أنها شكل من أشكال الإستقرار الإقتصادي وتعتمد أساسا على إحداث تغييرات على مستوى الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية. (Paul و Robin، 2006، صفحة 148)

— كما يعرفها بن برنانكي على أن السياسة المالية هي السياسة التي يتم إعدادها على المستوى الوطني والبلدية والمستويات المحلية والتي تستخدم آلية الضرائب والإنفاق الحكومي في تسيير هذه السياسة. (Ben S و and others، 2014، صفحة 08)

— مما ذكر يمكن استخلاص تعريف شامل وكامل للسياسة المالية على أنها هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، إضافة إلى القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد المحلي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة للمواطنين بتقليل من الفوارق بين طبقات المجتمع.

2-2 أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية إلى نوعين إما توسعية أو انكماشية كالآتي: (صالح ، 2000، صفحة 189)

1-2-2 السياسة المالية التوسعية: في هذه الحالة تعمل الدولة على رفع حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري.

2-2-2 السياسة المالية الانكماشية: وهي عكس الحالة التوسعية حيث تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

2-3 أدوات السياسة المالية

تمكن أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات هامة ورئيسة تستطيع الدولة من خلالها توجيه الاقتصاد الوطني، هم النفقات العامة والإيرادات العامة وأخيرا الموزنة العامة ويمكن إعطاء تعريف لكلهم كما يلي:

1-3-2 النفقات العامة: تعرف بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة. (محمد عباس، 2015، صفحة 55) ومن هذا التعريف يمكن القول بأنه مبلغ نقدي ينفق لهدف تحقيق منفعة عامة ويتم إنفاقه من طرف شخص عام.

2-3-2 الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية، والتي ترد إلى الخزينة العامة بصورتها خائية وغير قابلة للرد بمهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام. (نوزاد و منجد ، 2005، صفحة 82)

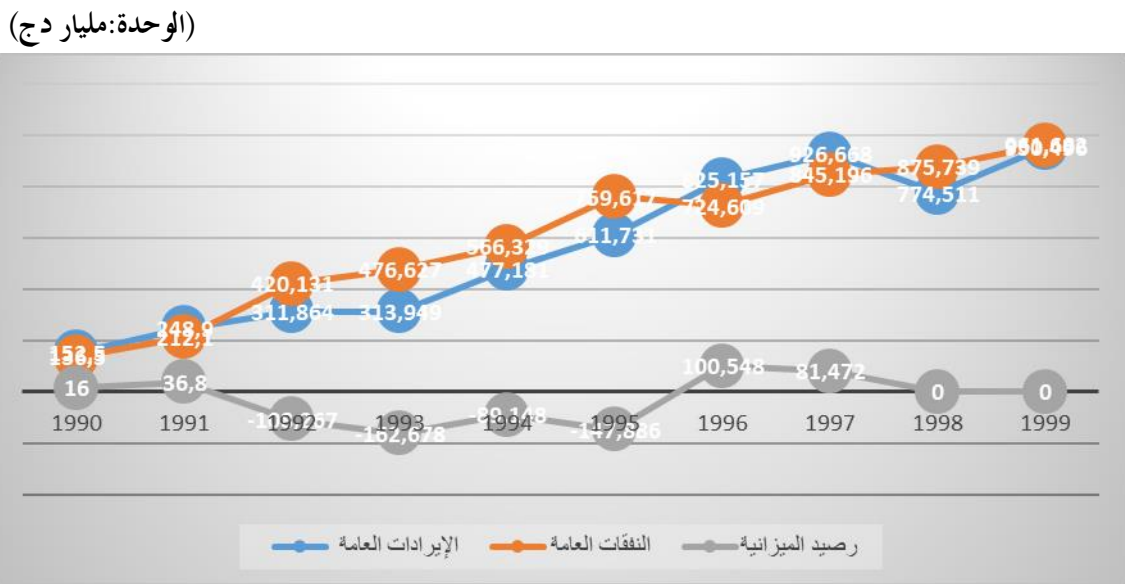
2-3-3 الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة للدولة " وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة (محمد عباس، 2015، صفحة 317)، بمعنى أنها وثيقة تقديرية لنفقات وإيرادات السنة المقبلة مقدمة من السلطة التشريعية.

2-4 تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة تحولات مع بداية التسعينات خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة والتي تزامنت مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ومن خلال هذا الفرع سنتطرق لأدوات السياسة المالية المستعملة في الجزائر وفق التسلسل الزمني المذكور، بذكر الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العمومي والإيرادات العامة والموازنة خلال الفترة بين 1990 إلى 2019، ويمكن تقسيم مراحل السياسة المالية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين نسردها كما يلي:

2-4-1 السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

شكل رقم (01): تطور النفقات العامة والإيرادات ورصيد الموازنة خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل (01)، نلاحظ تطورات كل من النفقات والإيرادات خلال الفترة (1990-1999) من الجلول يلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997 فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 152.5 مليار دينار جزائري لتستمر في الارتفاع لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 1999 حيث وصلت إلى 950.496 مليار دينار جزائري ويعود مصدر هذا الارتفاع إلى الجباية البترولية حيث تشكل 50 بالمئة من مصدر هذه الإيرادات في حين تممّرت النفقات الكلية بالارتفاع خلال هذه الفترة حيث بلغت سنة 1990 حوالي 136.5 مليار دينار جزائري لتستمر في الارتفاع بشكل تدريجي لتصل 961,68 مليار دينار سنة 1999 رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها ويرر هذا الارتفاع إلى ترايد نفقات التسيير والتي كانت تشكل 70 بالمئة من النفقات الكلية خلال هذه الفترة ويعود عوامل ارتفاع نفقات التسيير إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب

العمال في سبتمبر سنة 1991، إضافة إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992 كما كان للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية دور في رفع نفقات التشغيل.

في حين شهدت رصيد الميزانية رغم الارتفاع المستمر في كل من الإيرادات والنفقات، فنلاحظ فائض في سنة 1990 بـ 16 مليار دج وفي سنة 1991 بـ 36.8 مليار دج وفي السنوات التي تليها عجز في الميزانية متذبذب وهذا راجع لضغط خدمة الدين من القروض العامة وانخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، أما فيما يخص سنة 1998 هناك عجز وذلك لراجع انخفاض جباية البترولية لانخفاض سعر البترول في العام وسرعان ما تحسن العجز لتراجع.

2-4-2 تطور السياسة المالية خلال الفترة (2000 - 2019)

شهدت هذه الفترة تحولا جديدا في السياسة المالية في الجزائر خاصة بعد انتعاش أسعار النفط والتي مصدر الإيرادات الرئيسي في ظل عدم قدرة الاقتصاد إلى جذب إيرادات جديدة رغم الإصلاحات المبجلة في الفترة السابقة.

✓ النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

جدول رقم (01): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
2000	1168.06	830.08	337.98
2001	1452.4	948.8	503.6
2002	1765.6	1053.4	712.2
2003	1811.1	1141.7	669.4
2004	1920	1200	720
2005	1950	1200	750
2006	3555.4	1439.5	2115.9
2007	3946.8	1652.7	2294.1
2008	4882.2	2363.2	2519
2009	5474.5	2661.2	2813.3
2010	6468.9	3446	3022.9
2011	8272.56	4991.18	3981.38
2012	7745.52	4925.11	2820.41
2013	6879.81	4335.61	2544.20
2014	7656.16	4714.45	2941.71
2015	7 656,3	4617.0	3039.3
2016	7 297,4	4585.6	2711.9
2017	7 282,6	4757.8	2631.5
2018	7 726,3	4648.3	2549.4
2019	7 725.47	4 879.12	2 846.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال الجدول (01)، نلاحظ تطور الإنفاق العام حيث هناك ارتفاع مستمر لنفقات من سنة 2000-2019 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 683.54%، وهو ما يعكس تطور الدولة في مختلف الوظائف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، كما نلاحظ انخفاض الإنفاق

العامة سنة 2012 الى 7745.52 مليار دينار، وهذا يرجع إلى سياسة الحكومة من خلال خفض وتقليص العجز حتى السنوات التي تلتها.

كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2019) عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح نفقات التجهيز، نلاحظ أن ارتفاع نفقات التجهيز كان بمعدل أكبر من معدل ارتفاع نفقات التسيير، وهذا راجع لعدة أسباب كتنفيد الدولة لمشروع البنية التحتية والمشروع الأخرى التي تمت في إطار المخططات التنموية الثلاثة، أما فيما يخص ارتفاع نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز وهذا راجع إلى الربيع العربي في البلدان الأخرى الذي أثر بشكل غير مباشر على المناخ الاجتماعي الجزائري. ومما سبق يتضح مدى التوافق بين أهداف السياسة الانفاقية من خلال رفع من نفقات التجهيز والتخفيض من نفقات التسيير.

✓ الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

جدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الجبابة العادية	الجبابة البترولية
2000	1190.7	470.7	720
2001	1403.4	562.8	840.6
2002	1500.2	583.8	916.4
2003	1475.5	639.4	836.1
2004	1528	665.8	862.2
2005	1635.8	730.8	899
2006	1683.3	767.3	916
2007	1831.3	858.3	973
2008	2763	1047.6	1715.4
2009	3187.7	1251.7	1927
2010	2923.4	1421.7	1501.7
2011	3198.4	1669.00	1529.40
2012	3469.08	1950.04	1519.04
2013	3820	2204.1	1615.9
2014	4218.18	2640.45	1577.73
2015	5103.1	2729.9	2373.5
2016	5110.1	3329.0	1781.11
2017	6047.9	3870.9	2177.0
2018	6751.4	3864.2	2887.1
2019	6 586. 5	4 068. 01	2 518. 49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال الجدول (02)، نلاحظ تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، حيث هناك ارتفاع مستمر في الإيرادات من 2000 إلى 2019، بنسبة قدرها 553.1%. مع انخفاض سنة 2010 كان سببه انخفاض أسعار النفط في العالم.

ونلاحظ من خلال الجدول انخفاض مساهمة الجباية البترولية خاصة في سنوات الأخيرة من 2010-2019، وهذا رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خريفة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا مقارنة بالجباية العادية ولذا تحاول الدولة من خلال الزيادة في التشريع الاستثمارية والضرائب لتخفيض من الضغط الذي تولده الجباية البترولية على رصيد الميزانية.

أما بالنسبة لإيرادات الجباية العادية فقد شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 470.7 مليار دينار سنة 2000 إلى 4068.01 مليار دينار سنة 2019، وكانت في ارتفاع مستمر طيلة الفترة المذكورة ولم تشهد أي تدبذبات، ويوجع هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية لعدة أسباب نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة التهرب والغش الضريبي، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل تشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

✓ رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

شكل رقم (02): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة:مليار دج)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (01) والجدول (02)

من خلال الشكل (02) نلاحظ إن الميزانية في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في اغلب السنوات تسجل عجزا باستثناء سنة 2000، وان الفائض في الموازنة العامة في الجزائر يكون موهونا بلوحة كبيرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث نلاحظ عجز يقدر بـ 49- مليار دج سنة 2001 واستمر هذا العجز حتى سنة 2011 بـ 5074.16 مليار دج كأقصى حد، وانخفاض العجز تدريجيا كما هو موضح ويعر هذا العجز الكبير إلى تزايد حجم النفقات العامة من خلال المخططات التنموية المنتهجة من طرف الحكومة وعدم ترشيد النفقات والاعتماد فقط بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية.

3. تطور أسعار النفط

عرفت الصناعة النفطية على مر السنوات عدة تقلبات خاصة في الأسعار وذلك لأسباب تتعلق بالاحتكار أو بعوامل جيوسياسية تتعارض مع المنطق الاقتصادي. من جهة أخرى فإن تليخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تفتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1971، والتي كانت منعجاً هاما في تليخ أسعار النفط ويمكن سرد أهم المحطات التي شهدتها أسعار النفط كما يلي: (رقاب و بن مسعود ، 2016، صفحة 278-279)

3-1 تطور أسعار النفط في الفترة (1970 - 2008)

في هذه المرحلة شهدت أسعار النفط الكثير من التقلبات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه المرحلة، فابتداء من سنة 1970 تضاعفت أسعار النفط مع نهاية 1974 إلى أربع مرات متجاوزا 12 دولار للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها للكيان الصهيوني خلالها حربا مع الحرب، ثم استقرت أسعار النفط العالمية ابتداء من 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12.21 دولارا للبرميل و 13.55 دولار للبرميل، وابتداء من الثمانينات دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث الشرق الأوسط حيث يقع معظم مصادر النفط، ولقد تسببت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولارا للبرميل في نهاية السبعينات إلى 35 دولارا في سنة 1981، بعد ذلك سجلت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوق خلال الفترة (1983-1985) وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار، لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انحلت منتصف الثمانينات عام 1986 إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيف.

وفي بداية التسعينات ارتفعت الأسعار بسبب الانخفاض والمخاوف التي رتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت الأسعار في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 نجحت أوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية التسعينات في أواخر عام 1997 وعام بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا هذا الانخفاض جعل من الأوبك تتحرك لتخفيض الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل 1999 لتصعد الأسعار ارتفاعا في بداية الألفية الجديدة إلى 25 دولارا ثم 30 دولار سنة 2000، لتستمر بعدها الأسعار في الصعود حيث ساهمت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 وفي 2005 قفزت أسعار النفط بسبب العوامل الطبيعية والجيوسياسية إلى مستوى 65 دولارا سنة 2006 لتواصل ارتفاعها سنة 2008 إلى 99 دولار بسبب ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع لاقتصاديات دول شرق آسيا والعوامل المناخية المشاكل الأمنية في كل من نيجيريا وفنزويلا.

3-2 تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008 - 2014)

شهد عام 2008 الكثير من التطورات في يتعلق بأسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية والتي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل العام مما أدت إلى الدخول في موجة ركود اقتصادي كبير مما انعكس بشكل مباشر على أسعار النفط في السوق العالمية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط حيث وصلت سلة خامات أوبك 62 دولار للبرميل سنة 2009 ليبدأ في الارتفاع مجددا بداية من أواخر 2009 بسبب التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو في تعزيز الاتجاه الصعودي لأسعار النفط لترتفع الأسعار سنة 2010 إلى 80 دولار لتصل الأسعار إلى مستويات قياسية سنة 2011 حيث وصل السعر إلى 112 دولار ويغزو هذا الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع حجم الطلب العالمي خاصة في الصين

ودول جنوب شرق آسيا لتشهد الأسعار استقرارا في الفترة 2012 إلى 2013 في حدود 110 دولار للبرميل لتتخفّف بعج ذلك ب 10 دولارات في سنة 2014 حيث وصلت الأسعار في هذه السنة إلى 100 دولارا ويعرّ هذا الانخفاض إلى اتساع وتيرة الاستثمارات في قطاع صناعة النفط الصخري في العالم.

3-3 تطور أسعار النفط خلال الفترة (2015 – 2019)

شهدت أسعار النفط في هذه الفترة انخفاضا حادا لكثير من العوامل، حيث انخفضت أسعار النفط إلى حدود 52 دولار سنة 2015 ليستمر الانخفاض إلى 44 دولار سنة 2016 وهو أدنى معدل له في هذه الفترة ويعود سبب ذلك إلى زيادة المعروض وظهور بوادر تباطؤ اقتصادي الذي خفض الاستهلاك اليومي للنفط، ليرتفع بعدها سنة 2017 إلى 54 دولار مع بداية سريان اتفاق أوبك + والذي يضم أعضاء منظمة أوبك مع المنتجين من خارجها ليستمر الارتفاع سنة 2018 حيث بلغت الأسعار 71 دولار ويعرّ هذا الارتفاع أيضا إلى عودة العقوبات الأمريكية على إيران وما نتج عنه في نقص في المعروض، في حين انخفضت الأسعار سنة 2019 إلى 64 دولار بسبب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما نتج عنه من انخفاض في الطلب الصيني على النفط بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نشاط النفط الصخري مع تطور التكنولوجيا والتي أدت إلى تخفيض تكلفة استخراجة بالإضافة إلى توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

4. قياس أثر أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

لقد استعملنا في هذه الاختبارات إحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات وموقع منظمة الأوبك ووزارة المالية، وهي عبارة عن بيانات سنوية تمتد من 1990 إلى 2019.

4-1 متغيرات النموذج

- **سعر برميل من النفط:** وهي عبارة عن أسعار بالدولار صادرة من هيئة منظمة الأوبك؛
 - **النفقات العامة:** وهي عبارة عن قيمة النفقات التي تصرفها السلطات العمومية وتكون مقومة بالدينار الجزائري؛
 - **الإيرادات العامة:** وهي عبارة عن جميع المبالغ النقدية التي تحصلها الدولة وهي مقومة بالدينار الجزائري؛
- وبما أن وحدات متغيرات النموذج غير متجانسة نقوم بإدخال اللوغاريتم العشري لأطراف المتغيرات لتصبح متغيرات النموذج متجانسة حيث:

L_{DEP} : تمثل سلسلة لوغاريتم النفقات العامة

L_{REC} : تمثل سلسلة لوغاريتم الإيرادات العامة

L_{PB} : تمثل سلسلة لوغاريتم أسعار النفط

2- دراسة استقراريته السلاسل الزمنية:

لدراسة استقراريته السلاسل الزمنية نستعمل اختبار ADF كما يلي:

4-2 اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلاسل L_{DEP} و L_{REC} و L_{PB} مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي (ADF) عن طريق

تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حيث تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (03): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسعة ADF

القيمة المجلولة عند مستوى 5%	L_{REC}	L_{DEP}	L_{PB}		
3.61 –	1.35–	3.26	1.80–	(6)	السلسلة الأصلية
2.73 –	2.87	2.10–	0.99–	(5)	
1.95 –	3.48	1.16	0.49	(4)	
3.61 –	5.61–	7.87–	4.41–	(6)	سلسلة الفروق الأولى
2.73 –	4.95–	7.79–	4.54–	(5)	
1.95 –	3.79–	7.48–	4.53–	(4)	
	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مجرات Eviews 0.8

نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في كل من سلسلتي لوجريتم النفقات العامة ولوجريتم الإيرادات العامة ولوجريتم أسعار النفط أي أن السلاسل غير مستقرة في السلسلة الأصلية ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى والذي يوضحه المجلول السابق حيث نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في كل من السلاسل أي أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

بما أن السلسلتين L_{DEP} و L_{REC} و L_{PB} غير مستقرة في المستوى الأصلي ومستقرة في المستوى الأول من نفس الدرجة، وهذا ما يقودنا إلى القيام باختبار التكامل المشترك لإختبار العلاقة بين المتغيرات التي لها نفس درجة التكامل في الأجل الطويل.

3-4 العلاقة السببية لغرانجر

لاختبار العلاقة السببية لغرانجر لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج $VAR(p)$ للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Shwarz حيث نختار قيمة p التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz ومن خلال برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

1-3-4 بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة

شكل رقم (03): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPB LDEP
Exogenous variables:
Date: 01/22/22 Time: 18:58
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-24.83374	NA	0.029031*	2.135832*	2.327808*	2.192917*
2	-22.13845	4.591970	0.032101	2.232478	2.616429	2.346647
3	-18.39476	5.823520	0.033067	2.251464	2.827391	2.422717

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=1$ والتي تعطي أدنى قيمة لكل من مؤشرات Akaike و Schwarz $\Rightarrow$ بعد أن قمنا بإيجاد عدد الفجوات والتي تسوي $P=1$ نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

شكل رقم (04): نتائج اختبار السببية لغرانجر بين النفقات العامة وأسعار النفط

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/22/22 Time: 17:56
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEP does not Granger Cause DLPB	29	2.59369	0.1194
DLPB does not Granger Cause DLDEP		4.05665	0.0545

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة Prob de F-Statistic أصغر من 0.1 في الحالة الثانية ($0.0545 < 0.1$) وبالتالي نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ولا نقبلها في الحالة الثانية وبالتالي هناك تأثير متبادل في اتجاه واحد بين DL_{DEP} و DL_{pb} وبالتالي نستنتج أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على النفقات العامة في الجزائر.

2-3-4 بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة

شكل رقم (05): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LREC LPB
Exogenous variables:
Date: 01/22/22 Time: 19:01
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	11.44633	NA	0.001976*	-0.551580*	-0.359604*	-0.494495*
2	13.07460	2.774102	0.002364	-0.375897	0.008055	-0.261728
3	13.69292	0.961830	0.003070	-0.125402	0.450526	0.045852

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=1$ والتي تعطي أدنى قيمة لكل من مؤشرات Akaike و Schwarz

بعد أن قمنا بإيجاد عدد الفجوات والتي تسوي $P=1$ نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

شكل رقم (06): نتائج اختبار السببية لغرانجر بين النفقات الإيرادات العامة وأسعار النفط

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/22/22 Time: 18:05
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLREC does not Granger Cause DLPB	29	2.39887	0.1335
DLPB does not Granger Cause DLREC		3.26598	0.0823

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات Eviews 0.8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة Prob de F-Statistic أصغر من 0.1 في الحالة الأولى ($0.0823 < 0.1$)

وبالتالي لا نقبل فرضية العدم في الحالة الأولى ونقبلها في الحالة الثانية وبالتالي هناك تأثير متبادل في اتجاه واحد بين DL_{REC} و DL_{pb} وبالتالي نستنتج أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة في الجزائر.

4-4 اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (Johansen Test)

جاءت نتائج اختبار جوهانسون في الجدول التالي:

1-4-4 بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة

شكل رقم (07): نتائج اختبار جوهانسون للعلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.512072	22.30248	15.49471	0.0040
At most 1	0.130817	3.645230	3.841466	0.0562

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة تولينية بين الإيرادات وأسعار النفط في الأجل الطويل.

4-4-2 بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة

شكل رقم (08): نتائج اختبار جوهانسون للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.376289	15.50279	15.49471	0.0499
At most 1	0.078362	2.284863	3.841466	0.1306

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة تولينية بين النفقات العامة وأسعار النفط في الأجل الطويل.

4-5 اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد أن تأكدنا من أن السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة (من الدرجة الأولى) وبعد تأكدنا وجود علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين كل من أسعار النفط والنفقات العامة من جهة وأسعار النفط والإيرادات العامة من جهة أخرى نحاول أن نمذج العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

4-5-1 أولاً: تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستعمال برنامج Eviews 8 تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل على النحو التالي:

● بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة

$$L_{DEP} = 1.56 + 1.67L_{PB}$$

(8.34) (2.07)

$$R^2 = 71 \quad N = 30$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة (t_c)

● بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة

$$L_{REC} = 1.90 + 1.55L_{PB}$$

(2.59) (9.01)

$$R^2 = 74 \quad N = 30$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة (t_c)

4-5-2 تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير

باستعمال برنامج eviews8.0 تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات نموذج تصحيح الخطأ في

الأجل القصير مبينة في النموذج التالي:

● بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة

$$DLrec_t = 0.38DLpb_t - 0.18e_{t-1} + u_t$$

(2.72) (-3.18)

$$R^2 = 20 \quad N = 30$$

● بالنسبة للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة

$$DLdep_t = 1.01DLpb_t - 0.55e_{t-1} + u_t$$

(2.37) (-3.69)

$$R^2 = 33 \quad N = 30$$

5. نتائج الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إيراد العلاقة الموجودة بين متغيرات السياسة المالية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) بالاعتماد على اختبار السببية لغرانجر وأسلوب التكامل المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ولقد دلت نتائج التقدير على قوة الارتباط بين متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) وأسعار النفط وهذا ما يدعم صحة الفرضية الأولى الثانية، كما دل اختبار استقرار السلاسل أنها غير مستقرة في المستوى الأصلي ومستقرة في الفرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على وجود علاقة تبادلية في اتجاه واحد بين أسعار النفط والنفقات العامة من جهة وأسعار النفط والإيرادات العامة من جهة أخرى وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثالثة والرابعة، أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغير في أسعار النفط يسبب النفقات العامة والإيرادات العامة فقط، كما دل اختبار جوهانسون على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرتي السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) وأسعار النفط وهذا ما يدعم صحة الفرضية الخامسة والسادسة، وبالتالي وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط ومتغيرتي السياسة المالية حيث من معادلة العلاقة يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية، فمتغيرة أسعار النفط المفسرة لقيمة النفقات العامة أخذت الإشارة الموجبة وهذا ما يتطابق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وكذلك من الناحية الإحصائية نلاحظ معنوية أسعار النفط المفسرة للنفقات العامة، فالقيم الإحصائية المحسوبة لستودنت وأكبر من القيمة المحسوبة (0.000) عند مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات كما أن 71 بالمئة من قيمة النفقات تفسرها أسعار النفط، أما فيما يخص العلاقة بين الإيرادات العامة وأسعار النفط حيث وجدنا معادلة العلاقة يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أيضا مقبولة من الناحية الاقتصادية، فمتغيرة أسعار النفط المفسرة للإيرادات العامة أخذت الإشارة الموجبة بما يتطابق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وكذلك من الناحية الإحصائية نلاحظ معنوية أسعار النفط المفسرة للإيرادات العامة، فالقيم الإحصائية المحسوبة لستودنت أكبر من القيمة المحسوبة (0.000) عند مستوى معنوية 5% كما أن 74 بالمئة من الإيرادات العامة تفسرها أسعار النفط.

أما العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط في المدى القصير فقد بينت المعادلة بأن قوة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.33، هذا ما يبين بأن التغير الحاصل في أسعار النفط تفسر التغير والتقلبات في النفقات العامة بنسبة 33 %، ومن خلال المعادلة أيضا يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (0.18)، ومعنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستودنت تقدر ب (-3.18) وهي أكبر من القيمة المحسوبة وهذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة أي أنه عند حدوث أي صدمة قد تستغرق الإيرادات العامة (1/0.18) سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، أما العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط في الأجل القصير فقد بينت المعادلة أن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (-0.55) وغير معنوي إحصائيا، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستودنت تقدر ب (-3.69) وهي أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المحسوبة وهذا ما يدعم عدم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير أسعار النفط على النفقات العامة.

وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الولادات من الخراج كمصدر للطلب الاستهلاكي والاستثماري وفي ظل غياب قاعدة صناعية وزراعية محلية تلبى الطلب المحلي المتزايد وهو ما يؤكد هذه النتيجة، فكلما زادت أسعار النفط تزداد معها إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، وبالتالي يرمح الانعاش الاقتصادي من تنفيذ البرامج التنموية، الأمر الذي يجعل من فعالية السياسة المالية أمرا ظرفيا يتعلق بالدرجة

الأساسية بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية إضافة إلى ضعف آليات واستراتيجيات التحصيل الجبائي واتساع حجم التهرب الضريبي واتساع فجوة الاقتصاد الموزي ولهذا يتحتم على السلطات إيجاد بدائل أخرى لضمان سيولة السياسة المالية وضمان إيرادات خراج المحروقات لتوجيهها نحو تعزيز النشاط الاقتصادي وهذا يتم عن طريق عصنة القطاع الجبائي وتوسيم القطاع الموزي وتفعيل آليات جديدة للتحصيل الجبائي أو ما يسمى بالإبداع أو الابتكار الجبائي.

6. الإحالات والمراجع:

- Bernanke Ben S ، and others. (2014) macroeconomics. USA: Pearson.
- Krugman Paul ، Wells Robin. (2006) macroeconomics. USA: Worth Publishers.
- خصلونة صالح . (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. الأردن: مطبوعات الرأي.
- طارق رقاب، و عطاءالله بن مسعود . (2016). تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية. مجلة البديل الاقتصادي، 3(1).
- محززي محمد عباس. (2015). اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
- مصطفى الجمل هشام . (2007). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة). مصر: دار الفكر الجامعي.
- الهيتي نوزاد، و الخشالي منجد . (2005). المنهج الحديث في إقتصاديات المالية العامة. عمان: دار المناهج.

ملاحق:

العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة في الأجل الطويل	العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة في الأجل الطويل																														
Dependent Variable: LREC Method: Least Squares Date: 01/22/22 Time: 23:38 Sample: 1990 2019 Included observations: 30 <table> <tr> <th>Variable</th><th>Coefficient</th><th>Std. Error</th><th>t-Statistic</th><th>Prob.</th></tr> <tr> <td>LPB</td><td>1.552055</td><td>0.172166</td><td>9.014893</td><td>0.0000</td></tr> <tr> <td>C</td><td>1.908877</td><td>0.645084</td><td>2.959112</td><td>0.0062</td></tr> </table> R-squared 0.743750 Mean dependent var 7.628625 Adjusted R-squared 0.734598 S.D. dependent var 1.238599 S.E. of regression 0.638091 Akaike info criterion 2.003669 Sum squared resid 11.40049 Schwarz criterion 2.097082 Log likelihood -28.05504 Hannan-Quinn criter. 2.033553 F-statistic 81.26830 Durbin-Watson stat 0.406174 Prob(F-statistic) 0.000000	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPB	1.552055	0.172166	9.014893	0.0000	C	1.908877	0.645084	2.959112	0.0062	Dependent Variable: LDEP Method: Least Squares Date: 01/22/22 Time: 20:57 Sample: 1990 2019 Included observations: 30 <table> <tr> <th>Variable</th><th>Coefficient</th><th>Std. Error</th><th>t-Statistic</th><th>Prob.</th></tr> <tr> <td>LPB</td><td>1.673786</td><td>0.200663</td><td>8.341274</td><td>0.0000</td></tr> <tr> <td>C</td><td>1.561855</td><td>0.751861</td><td>2.077319</td><td>0.0471</td></tr> </table> R-squared 0.713047 Mean dependent var 7.730213 Adjusted R-squared 0.702798 S.D. dependent var 1.364200 S.E. of regression 0.743710 Akaike info criterion 2.310009 Sum squared resid 15.48692 Schwarz criterion 2.403422 Log likelihood -32.65013 Hannan-Quinn criter. 2.339893 F-statistic 69.57686 Durbin-Watson stat 0.995258 Prob(F-statistic) 0.000000	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPB	1.673786	0.200663	8.341274	0.0000	C	1.561855	0.751861	2.077319	0.0471
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																											
LPB	1.552055	0.172166	9.014893	0.0000																											
C	1.908877	0.645084	2.959112	0.0062																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																											
LPB	1.673786	0.200663	8.341274	0.0000																											
C	1.561855	0.751861	2.077319	0.0471																											
معادلة ECM بين أسعار النفط والنفقات العامة	معادلة ECM بين أسعار النفط والنفقات العامة																														
Dependent Variable: DLDEP Method: Least Squares Date: 01/23/22 Time: 00:14 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments <table> <tr> <th>Variable</th><th>Coefficient</th><th>Std. Error</th><th>t-Statistic</th><th>Prob.</th></tr> <tr> <td>DLPB</td><td>1.009903</td><td>0.424495</td><td>2.379071</td><td>0.0247</td></tr> <tr> <td>ET2(-1)</td><td>-0.558199</td><td>0.150907</td><td>-3.698961</td><td>0.0010</td></tr> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	DLPB	1.009903	0.424495	2.379071	0.0247	ET2(-1)	-0.558199	0.150907	-3.698961	0.0010	Dependent Variable: DLREC Method: Least Squares Date: 01/23/22 Time: 00:02 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments <table> <tr> <th>Variable</th><th>Coefficient</th><th>Std. Error</th><th>t-Statistic</th><th>Prob.</th></tr> <tr> <td>DLPB</td><td>0.383326</td><td>0.141211</td><td>2.714566</td><td>0.0114</td></tr> <tr> <td>ET1(-1)</td><td>-0.188354</td><td>0.059048</td><td>-3.189829</td><td>0.0036</td></tr> </table> R-squared -0.083254 Mean dependent var 0.135349 Adjusted R-squared -0.123374 S.D. dependent var 0.175266 S.E. of regression 0.185763 Akaike info criterion -0.462220 Sum squared resid 0.931711 Schwarz criterion -0.367924 Log likelihood 8.702188 Hannan-Quinn criter. -0.432687 Durbin-Watson stat 1.109869	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	DLPB	0.383326	0.141211	2.714566	0.0114	ET1(-1)	-0.188354	0.059048	-3.189829	0.0036
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																											
DLPB	1.009903	0.424495	2.379071	0.0247																											
ET2(-1)	-0.558199	0.150907	-3.698961	0.0010																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																											
DLPB	0.383326	0.141211	2.714566	0.0114																											
ET1(-1)	-0.188354	0.059048	-3.189829	0.0036																											